

الغانم يستقبل رئيس مجلس الوزراء

وسفير جمهورية الصين الشعبية لدى دولة الكويت لي ميغ قانغ، وسفير جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت طارق القوني

صالح بن عامر الخروصي، وسفير الجمهورية التونسية لدى دولة الكويت الهاشمي عجيلي، وسفيرة الجمهورية التركية لدى دولة الكويت عائشة كويتاك،

مكتبه امس عددا من السفراء المعتمدين لدى البلاد. والتقى الغانم كلا على حدة سفير سلطنة عمان لدى دولة الكويت الدكتور

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد. من ناحية أخرى استقبل الغانم في

«الميزانيات»: 216 مليون دينار مصروفات الإعلام» الفعلية عن السنة المالية الفائتة



جانب من اجتماع الميزانيات

رياض عواد

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس الاول الحساب الختامي لـوزارة الإعلام عن السنة المالية 2020/ 2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه. وقال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي د. بدر حامد الملا أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لـوزارة الإعلام عن السنة المالية 2020/ 2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين لها ما يلي: بلغت المصروفات الفعلية للوزارة بنحو 216 مليون دينار وبنسبة 94% من الاعتماد المرسوم في ميزانية الوزارة، وتبين للجنة قيام الوزارة بإجراء 23 مناقلة مالية على مستوى بنود ميزانيتها وبنسبة 30% بإجمالي مبالغ 10 ملايين دينار إلا أنه قد تم النقل من الاعتماد التكميلي واستخدامه في غير الغرض

المخصص من أجله مما يستلزم من الوزارة تحري مزيد من الدقة لدى إعداد تقديرات الميزانية. ناقشت اللجنة ما يخص أهم قطاعات الوزارة من ملاحظات أوردتها الجهات الرقابية والسنوات عديدة حول عدم فاعلية أداء المطبعة الحكومية في الوزارة التي من المفترض أن تكون مصدر دخل حيوي للدولة، إضافة إلى ما تسبب به ارتفاع نسبة اعتذارات المطبعة في حرمانها من إيرادات ممكن تحصيلها من الجهات الحكومية بالأخص ما يتعلق باعتذارها عن طباعة الكتب الدراسية والتي بلغت تكلفتها نحو 38 مليون دينار خلال 3 سنوات الأخيرة وهي من الملاحظات المستمرة على الوزارة لأكثر من سنة مالية. كما ناقشت اللجنة استمرار تدني تحصيل الإيرادات في الوزارة ومنها ما يتعلق بإيرادات الخدمات الإعلامية

الخاصة بقطاع التلفزيون على الرغم من أن ذلك القطاع قد حاز على النصيب الأعلى من إجمالي المصروفات وبنسبة 35%، ناهيك عن عدم تحصيل الوزارة لمستحقاتها بما يزيد عن 6 ملايين دينار عبارة عن ديون مستحقة للحكومة لم يتم تسويتها منذ سنوات سابقة. كما أكدت اللجنة على ضرورة تفعيل قطاع السياحة حيث تبين بأن الواقع لا يعكس رؤية الوزارة في خلق هوية سياحية جاذبة لدولة الكويت سواء في الداخل أو الخارج، كما تبين عدم استغلال بعض المبالغ المرسدة في الميزانية لهذا الشأن بل العكس يتم النقل منها لصالح برامج أخرى، مما يعطي مؤشر عدم وجود خطة لتطوير أعمال القطاع في تحقيق أهدافه وبالتالي لا بد إعادة تقييم هذا القطاع وأهمية استمرار وجوده في الوزارة من عدمه لتفادي تحميل الميزانية لمبالغ لا يتم الاستفادة منها.

أسباب القفز على رأي إدارة الفتوى والتشريع وكذلك التمديد التلقائي لأمين عام النقطة

من ناحية أخرى أعرب المطر عن تمنياته بأن يشمل التشكيل الوزاري الجديد تعفيلاً لذوي الاحتياجات الخاصة، مطالبا الحكومة بأخذ التجربة البريطانية في اختيار الوزراء ومحاربة الفساد بعين الاعتبار. ودعا المطر الحكومة إلى اتخاذ قصة الوزير البريطاني ديفيد بلانكيت عظة وعبرة في كيفية اختيار الوزراء ومحاسبة الفاسدين.

وأضاف أن بلانكيت كان وزيرا للتربية ثم وزيرا للهجرة في الحكومة البريطانية، معتبرا أنه "مثال على كيفية اختيار وزراء رجال دولة وكيف تتم محاسبتهم.."

وأوضح أن "هذا الوزير البريطاني كان أعمى لا يرى ولكنه كان أعمى البصر وليس البصيرة"، مضيفا أن "الطريقة التي تمت بها استقالته هي عبرة وعظة في طريقة استقدام رجال الدولة بعيدا عن المحاسبة وكيفية محاسبتهم.."

وبين أن "ديفيد بلانكيت تم فصله من حربه ثم تقدم باستقالته بسبب طلبه استثناء مربيته للحصول على تأشيرة لمدة 3 أسابيع فقط



حمد المطر

غير كويتيين رغم وجود هذه التخصصات لدى الكويتيين العاطلين عن العمل. واستغرب المطر قيام الادارة الحالية لنقطة الارتباط بتغيير الهياكل الادارية دون علم ديوان الخدمة المدنية مشيرا الى ان هذا الامر يعتبر تجاوزا خطيرا لمؤسسة حكومية تدبر مال عام يصل قيمته الى 3 مليارات دولار. وأضاف المطر ان اللجنة اتفقت على تقديم كتاب عن شكوى 8 موظفين كويتيين تم (طردهم) من نقطة الارتباط من دون مبررات واضحة رغم ان خبراتهم تصل ما بين 25 إلى 28 سنة. ولفت إلى أن هذا الأمر محل سبكون محل مساءلة لوزير النفط المقبل إضافة إلى توضيح

علم ديوان الخدمة المدنية بالإضافة الى التجديد التلقائي لأمينها العام ووصول نسبة غير الكويتيين فيها إلى 60%، وبين أن نقطة الارتباط تضم 18 موظفا 8 منهم كويتيين فقط والباقى غير كويتيين منهم اربعة وظائف بتخصص محاسبه واثنين بتخصص كمبيوتر واثنين اداريين ووظائف أخرى، متسائلا الا يوجد لدينا موظفين كويتيين بنسب التخصصات يستطيعون العمل في هذه الوظائف. وقال "تحدثنا سابقا عن معهد الأبحاث الذي لديه عقود استشارية مع مستشارين غير كويتيين بقيمة وصلت الى مليون دينار في آخر سنتين، لتنتافجا اليوم بوجود 60% من الموظفين في نقطة الارتباط

ناقشت لجنة شؤون البيئة في اجتماعها أمس أداء نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة وإنجازاتها، وتقارير ديوان المحاسبة بشأنها، بحضور ممثلين عن نقطة الارتباط وعن وزارة الكهرباء والماء.

وقال رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة ان اللجنة اجتمعت بكامل اعضائها مع ممثلين من نقطة الارتباط الكويتية ووزارة الكهرباء والماء للتأكد من آليه سير المشاريع وفقا هو مخططا لها.

وأضاف ان المناقشه تناولت تقرير ديوان المحاسبة عن نقطة الارتباط من مطلق حرص اللجنة الاخذ بملاحظات الذراع المحاسبي في مناقشة كل ما يتعلق بالمؤسسات الحكومية.

وتضمن رد الهيئة تأكيدها على التزامها بالشفافية والمصداقية في تعاملها مع المواطنين، إضافة إلى أنها ستواصل العمل على تحسين الخدمات المقدمة لهم، وتبذل قصارى جهدها لضمان أعلى مستويات الجودة في الخدمات المقدمة.

العرويقترح مد فترة التقادم للمطالبة برد الضرائب والرسوم المدفوعة بغير حق إلى 10 سنوات



مبارك العرو

أعلن النائب مبارك العرو أنه تقدم باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني، لمدة فترة التقادم للمطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق إلى 10 سنوات. ونص الاقتراح على ما يلي: (المادة الأولى): يستبدل نص الفقرة الثانية من المادة رقم (441) من المرسوم بالقانون رقم (67) لسنة 1980 المشار إليه بالنص التالي:-

2- وتكون المدة المانعة من سماع الدعوى عند الإنكار بمضي عشر سنوات إذا كانت الدعوى بالمطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق، ويبدأ سريان المدة في هذه الحالة من يوم إخطار الممول بالتسوية النهائية لتلك الضرائب والرسوم.

(المادة الثانية): يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: نصت المادة (441) من المرسوم بالقانون رقم (67) لسنة 1980 في فقرتها الثانية على عدم سماع الدعوى عند الإنكار بمضي خمس سنوات إذا كانت الدعوى بالمطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق، ويبدأ سريان المدة في هذه الحالة من



بدر الحميدي

الحميدي يقترح ترشيح «الخارجية» سفراء متقاعدين للعمل في منظمات دولية وإقليمية

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقديمه اقتراحا برغبة بشأن قيام وزارة الخارجية بترشيح سفراء سابقين من المتقاعدين ذوي الخبرة والكفاءة للعمل في المنظمات الدولية والإقليمية. وجاء في مقدمة الاقتراح برغبة ما يلي: تطرح المنظمات الدولية والإقليمية التي تتبع وزارة الخارجية وظائف ومناصب شاغرة عدة وفق شروط محددة لطبيعة العمل بها، وعلى سبيل المثال (جامعة الدول العربية - منظمة دول مجلس التعاون الخليجي - هيئة الأمم المتحدة و غيرها) وبالنظر إلى الامتيازات والمخصصات التي تضعها وزارة الخارجية للموظفين في المنظمات الدولية بالخارج، وحفاظا على هدر الأموال العامة وحمايتها،

القطان يقترح منح المبتعث المكلف برعاية معاق راتباً كاملاً خلال دراسته بالخارج



علي القطان

فإني أتقدم بالاقترح برغبة التالي: يستحق الموظف المبتعث الذي يرعى معاقاً إعاقه شديدة أو متوسطة راتباً كاملاً من غير خصم لأي بدلات بشرط أن يكون المعاق مرافقاً للمبتعث في بلد الدراسة، ويتحمل ديوان الخدمة المدنية الرسوم الدراسية للمعاق من سن 3 سنوات حتى سن 18 سنة

أعلن النائب د.علي القطان عن أنه تقدم باقتراح برغبة بمنح المبتعث المكلف برعاية معاق راتباً كاملاً من غير خصم. ونص الاقتراح على ما يلي: نظراً لوجود عدد كبير من الأسر التي لديها أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولما كانت هذه الفئة تتطلب رعاية خاصة من أحد أفراد الأسرة الذي قد يكون لديه الرغبة والفرصة للخروج في بعثة دراسية من خلال جهة عمله حسب متطلبات وشروط ديوان الخدمة المدنية.

ونظراً لحاجة المبتعث المكلف برعاية معاق خلال دراسته بالخارج من تذاويل المعاقات، وبما أن رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة تشكل إحدى أولويات الدولة لخلق فرص متكافئة للمعاقين مع غيرهم من الأصحاء بما يكفل لهم الاعتماد على النفس والعيش بحرية وكرامة. ونظراً لعدم وجود مزايا دراسية تدعم فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وذويهم من القائمين على رعايتهم. لذا

الخليفة: سأتابع حقوق المعاقين حتى إقرارها كاملة

المخصص الشهري للشخص من ذوي الإعاقة دون سن الـ 21 لتكون 185 ديناراً للإعاقة البسيطة، و 225 ديناراً للإعاقة المتوسطة، و 277 لأصحاب الإعاقة الشديدة.

وبشأن قيمة المخصص الشهري للشخص ذي الإعاقة فوق سن الـ 21 أوضحت الهيئة في ردها على السؤال بوجود مبلغ 225 ديناراً للأعزب، وذلك استناداً للقرار الوزاري رقم 50 ديناراً بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 698 لسنة 2005، إضافة إلى مبلغ 120 ديناراً علاوة غلاء معيشة، وكذلك مبلغ 50 ديناراً وفقاً لأحكام القانون رقم 26 لسنة 2008، بالإضافة إلى زيادة 25% بموجب القرار الوزاري رقم 1320 لسنة 2012



مرزوق الخليفة

2011 بشأن صرف دعم مالي شهري بمبلغ 50 ديناراً. وأضافت أنه تم تعديل قيمة

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تسلمه إجابة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري على سؤاله البرلماني بشأن الأسباب والمسوغات القانونية في عدم صرف الدعم المالي للمعاق بقيمة 50 ديناراً.

وقال الخليفة في تصريح صحافي إن رد الوزير الكندري تضمن إفادة من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بهذا الشأن مؤكداً أنه سيبحث بدقة المعلومات الواردة في رد الهيئة من أجل إنصاف المعاقين والمطالبة بحقوقهم كاملة.

وتضمن رد الهيئة تأكيد التزامها بإحكام المادة الأولى من القانون رقم 27 لسنة 2008 والمعدلة بالقانون رقم 11 لسنة

الطريجي: رئيس الحكومة أبدى تعاوناً في اجتثاث الفساد وحسم الملفات والقضايا المطروحة



عبدالله الطريجي

وأوضح أن اللقاء تطرق إلى أهمية الانتهاء من التشكيلة الحكومية في القريب العاجل من أجل استئناف الجلسات وإقرار القوانين المنتظرة، مشيراً إلى أنه شدد على ضرورة الابتعاد عن المحاصصة في اختيار الوزراء الأكفاء القادرين على تنفيذ برامج ومشاريع الحكومة، والتعاون مع المجلس في الدفاع عن مصالح الشعب وأمواله

قال النائب د.عبد الله الطريجي أنه التقى سمو رئيس الوزراء المكلف الشيخ صباح الخالد، وتباحث معه في العديد من القضايا والملفات التي تتطلب تعاوناً حكومياً من أجل حسمها والانتهاء منها، مشيراً إلى أن الخالد أبدى تعاوناً ورغبة جادة في التوصل إلى توافق مع المجلس حيال القضايا والقوانين المطروحة.

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي أنه نقل لرئيس الحكومة ضرورة وضع مواجهة الفساد واجتثاثه في سلم الأولويات، إلى جانب تعديل قوانين الانتخاب والجرائم الإلكترونية، وضبط التركيبة السكانية المختلة، وتوفير فرص العمل للكويتيين، والابتعاد تماماً عن جيب المواطن ومكتسباته في أي معالجة حكومية لعجز الميزانية.

وأكد الطريجي أنه نقل للمخالد ضرورة طي ملف المصالحة الوطنية ليعود المواطنون إلى بلدهم معززين مكرمين، خصوصاً ونحن نعيش أجواء الاحتفال بالعيد الوطني، لافتاً إلى أن سموه أبدى تفهما لهذه الرغبة، وحرصاً على تعاون المجلس مع الحكومة في حسمه.

العتيبي يسأل وزيري الداخلية والنفط عن هويات المنطقة المقسومة

وجه النائب خالد العتيبي حزمة من الأسئلة لوزيري الداخلية والنفط عما أسماه العبث والاستهتار المتعمد في إصدار هويات عبور المنطقة المقسومة (جنوب الفوارس) ومدى خطورتها على أمن الدولة.

كما استفسر العتيبي عن مدى صحة وجود تصاريح سارية المفعول لموظفين تقاعدوا عن العمل منذ سنوات طويلة.

الحمد: مع المصالحة الوطنية الشاملة لا الانتقائية

أكد النائب أحمد الحمد ووقوفه مع المصالحة الوطنية الشاملة البعيدة عن الانتقائية والإصطاف أي كان نوعه. وأضاف الحمد أن المصالحة، إن كانت هدفاً حقيقياً، يجب أن تشمل الجميع حتى تحقق الغاية المرجوة منها، متداركاً أنها استبعاد فئة والمطالبة بأخرى قلن تؤدي إلا إلى مزيد من الاحتقان.